المذهب الظّاهري وأثره في التّصور النّحوي لأبي حيّان الأندلسي

بقلم

أ. جمال عصام (*)

ملخص

هذا البحث يتناول أثر المذهب الظاهري في تصورات أبي حيان النحوية، وهو مذهب يأخذ بنصوص الكتاب و السنة على ظاهرها، ويعرض عن كل تأويل أو رأي أو قياس، وهو يعنى أساسا بمجال فقهي تبناه الفقهاء في تفسير النصوص الشرعية بعد أن أسسه أبو داود بن علي الأصبهاني بالعراق، ثم ما فتئ هذا المذهب أن تأفل شمعته – وذلك لجموده في مسائل وقف على ظاهرها – حتى أعيد إحياؤه بالأندلس على يد ابن حزم الأندلسي حتى لقب بالظاهري. وانتقل هذا المذهب من الفقه إلى النحو ليصير منهجا لغويا يعتمد على أسس وقواعد في تحليل ونقل المادة اللغوية إلى الأجيال وخاصة في مجال التعليمية، وقد رأينا ابن مضاء كيف يثور على التراث اللغوي الذي تضخم بتقديرات و تأويلات وتعليلات وقياسات وشعب و فروع وأراء لا حصر لها ولا غنا، ونادى بإسقاطها، و الحفاظ فقط على المادة اللغوية

(*) أستاذ مساعد (أ) تخصص: علوم اللسان العربي، بقسم اللغة والأدب العربي- جامعة المدية.

المسموعة عن العرب والاكتفاء بها. كما وقفنا عند أراء أبي حيان وقارناها ببعض أصول الظاهرية، و وجدنا أنه تأثر بها فعلا، فقد نشأ في بيئة ظاهرية كان لها أثر في تكوين شخصيته الفكرية والعلمية، وقد كان يدعو بدوره إلى الابتعاد عن هذه التعقيدات و التأويلات التي زادت المادة النحوية ضخامة، وتسويدا للورق. وهذا يعني أن أبا حيان كانت له تصورات لا تختلف كثيرا عما شاع في بيئته، لولا أنه هاجر إلى المشرق وانقلب على بعض أصول المذهب الظاهري، فالظاهرية أسقطت مفهوم العامل في تفسير الجملة ودوره في نظام اللغة العربية، إلا أنه لم يكن يرى هذا الرأي، بل بالعكس تماما، فقد رأيناه يقر بالعامل النحوي ويذهب في ذلك مذهب القدماء من النحاة كسيبويه والخليل، ويقر بكل ما يذهب إليه هؤلاء الذين عدهم قدوته المثلى.

الكلمات المفتاحية : المذهب الظاهري – أبو حيان – ابن مضاء.

إشكالية البحث :

هل كان أبو حيان الأندلسي ظاهري المذهب في النحو؟. وإذا كان كذلك كيف تجلت أسس هذا المذهب في أراء وتصورات أبي حيان النحوية ؟.

تمهـــــيد:

ظهر المذهب الظاهري كمذهب فقهي على يد **أبي سليمان الفقيه داود بن علي الأصبهاني الكوفي الظاهري** (200-270 هـ)، كان شافعي المذهب، وقد أطرى كثيرا على الشافعي في كتابه الذي صنفه في ذكر فضائله، رضي الله عنه، كيف لا وقد كان أحد أتباعه، لذلك ذكره ابن كثير في طبقات الشافعية.[1]

وسميت الظاهرية بهذا الاسم لأنها أخذت بنصوص الكتاب و السنة، وإجرائها على ظاهرها وأعرضت عن التأويل والرأي و القياس، قال الشوكاني يصف داود هذا :"وإِنَّما اشْتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظّاهِر حَيْثُ لَا ينبغي الْوُقُوف وأهمل من أَنْوَاع الْقيَاس مالا ينبغِي لمنصف إهماله وَبِالْجُمْلَةِ فمذهب الظَّاهِر وَهُوَ

الْعمل بظاهِر الْكتاب وَالسّنة بِجمِيع الدلالات وَطرح التعويل على مَحْض الرأي الذي لَا يرجع إِلَيْهِمَا بِوَجْه من وُجُوه الدّلَالَة"[2].

ورغم ذم العلماء لهذا المذهب إلا أن بعضهم أثنى على داوود ، فهذا الإمام الذهبي يصفه في السير بوصف جميل حيث يقول عنه " ... الإمامُ، البَحر الحافظُ العلاَّمةُ، عالمُ الوقْت أَبو سُلَيمان البَغْدادي، المعروف بِالأَصبهانيّ، مولى أَمير المؤمنين المهدي رئيس أهل الظاهر...كَانَ إِمَاماً وَرِعاً نَاسِكاً زَاهِداً، وَفِي كتبِهِ حَدِيْثٌ كَثِيرٌ لَكِنَّ الرِواية عنه عزيزة جدّا"[3].

وقال عنه السيوطي: "صنّف التصانيف، وكان بصيراً بالحديث صحيحه وسقيمه، إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً. كان في مجلسه أربعمائة صاحب طَيْلَسان أخضر"[4].

ورغم هذه الصفات التي اتصف بها داوود إلا أن بعضا وصف مذهبه هذا بأنه ضال مضل أصيب صاحبه بوساوس، فلا يُلتَفت إلى وساوِسه وخطراته.

وقال الشاطبي (ت790هـ) عن هذا المذهب:" اتباع ظواهر القرآن على غير تدبر ولا نظر في مقاصده و معاقده، والقطع بالحكم به ببادئ الرأي والنظر الأول، وهو الذي نبه عليه قوله في الحديث يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، ومعلوم أن هذا الرأي يصد عن اتباع الحق المحض ويضاد المشي على الصراط المستقيم "[5].

وعد جمهور العلماء هذا المذهب بدعة منكرة ظهرت بعد المائتين، و أرجعوا سبب ذلك إلى تناقض هؤلاء الظاهريين في أدلتهم، يقول الشاطبي :" ألا ترى أن من جرى على مجرد الظاهر تناقضت عليه الصور والآيات وتعارضت في يديه الأدلة على الإطلاق والعموم، وتأمل ما ذكره القتبي في صدر كتابه في مشكل القرآن، وكتابه في مشكل الحديث، يبين لك صحة هذا الإلزام فإن ما ذكره هنالك آخذ ببادئ الرأي في مجرد الظواهر"[6].

وقد يكون هذا سببا في انقراض المذهب خاصة في العراق و خراسان،ثم خلفه ابنه

محمد بن داوود على المذهب، لكنه لم يكن في مثل حنكة والده، ولبث الأمر على هذا حتى جاء الإمام ابن حزم الأندلسي (ت 456هـ) وعمل على إعادة الهيبة لهذا المذهب بالأندلس، وبث الحياة فيه من جديد، وابن حزم هذا يملك علما غزيرا،جمع فيه بين الفقه والأدب والمنطق والفلسفة.

وقد قال فيه ابن حيان:" كان أبو محمد حامل فنون من حديث وفقه وجدل ونسب، وما يتعلق بأذيال الأدب، مع المشاركة في كثير من أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة. وله في بعض تلك الفنون كتب كثيرة، غير أنه لم يخل فيها من الغلط والسقط"[7].

وقد كان شديدا مع خصومه، لا يخاف في الله لومة لائم، فقد " كان يحمل علمه هذا ويجادل من خالفه فيه، على استرسال في طباعه، ومذل بأسراره، واستنادٍ إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء من عباده، ليبيننه للناس ولا يكتمونه؛ فلم يك يلطف صدعه بما عنده بتعريض، ولا يزفه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشقه متلقيه إنشاق الخردل، فينفر عنه القلوب، ويوقع بها الندوب، حتى استهدف إلى فقهاء وقته، فتمالأوا على بغضه، وردوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشنعوا عليه، وحذروا سلاطينهم من فتنته"[8]

فقد كلفته حدته في الجدل، و صراحته في القول، العداء من لدن الفقهاء و الأمراء، فأُنفي من موطنه، وأحرقت مؤلفاته، وعودي مذهبه وحورب حتى انقطع.

وانتقلت أصول المذهب الظاهري من الفقه إلى النحو على يد **أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي** المتوفى سنة 592، وذلك من خلال الثورة التي تبناها ضد بعض قواعد النحو والنحاة حتى صارت هذه القواعد تمثل منهجا جديدا، وتصورا حديثا اقتدى به بعض النحاة في تفسيرهم للنحو.

وقد كان ابن مضاء فقيها و نحويا عارفاً بالطب والحساب والهندسة وشاعراً بارعاً

و كاتباً، قال عنه صاحب إشارة التعيين :"كان ذا فنون شتى، وله في العربية تأليف مفيد...وله أراء في العربية، وشذوذ غير مألوف أهلها، ظاهري في النحو"[9]

أخذ ابن مضاء كتاب سيبويه عن ابن الرماك، "وقد كان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، فولاه الموحدون قضاء فاس، ثم ولوه قضاء الجماعة، وكان طبيعيا أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية: المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية لما ملئوا به كتبهم من فروع، بل لقد تحولوا بحملتهم إلى ما يشبه ثورة عنيفة. فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب، وحمل الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظاهري"[10].

وقد رفض ابن مضاء القياس وكل ما يتصل به من علل ، والاكتفاء فقط بظاهر النصوص، وقد طبق منهجه هذا لا على الفقه والفقهاء فقط، وإنما طبقه على النحو والنحاة من حوله، فقد "وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقيا في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: "المشرق في النحو" و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" وكتاب "الرد على النحاة" وهو –وحده– الذي بقي من آثاره"[11].

وقد كان لتحول النظام السياسي على يد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الأثر الجلي في بروز المذهب الظاهري، بعد أن حوربت الفلسفة، وأحرقت كتب ابن رشد (ت595 هـ)، ونبذ كتب مذهب مالك وإحراقها هي أيضا قال المراكشي:" لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار. وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة"[12].

وقد كان قصده من وراء ذلك. كما يرى المراكشي. "محو مذهب مالك وإزالته من

المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه، وأظهره يعقوب هذا"[13]

وقد كان لموقف الدولة من المذهب المالكي موقفا مماثلا من ابن مضاء للنحو، فانتقلت عدوى الظاهرية من الفقه إلى النحو على يد ابن مضاء الذي أراد أن يطهر النحو مما يثقله، وعلى هذا يمكن القول إن ابن مضاء قد وضع أصول الظاهرية في مجال النحو و تصوراتهم لطرح جديد يشبه تماما منهج اللسانيات البنوية ، وأقصد بذلك وجهة نظر دي سوسير في منهجه اللغوي، إذ تعتمد الدراسة اللسانية عنده على وصف النظام اللغوي كما هو في الواقع دون تعليل للظواهر اللغوية فهي مواضعات اصطلح عليها المجتمع تكون فيها العلاقات بين الدوال ومدلولاتها قائمة على مبدأ الاعتباطية.

ويمكن أن نقف عند أصول المذهب الظاهري في النحو من خلال دعوة ابن مضاء إلى إسقاط العامل، وإسقاط العلل الثواني والثوالث، وإلغاء التمارين العملية،وأيضا إلغاء الحذف و التقدير، ونبذ القياس.

أما **أبو حيان الأندلسي** (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين) والمولود في غرناطة سنة (654هـ - 745هـ)،. فمعظم التراجم التي ترجمت سيرته عدته ظاهري المذهب، خاصة وأنه نشأ في بيئة غلب على توجهها هذا المذهب، قال عنه الشوكاني (ت 1250 هـ): " وَكَانَ ظاهريا وَبعد ذَلِك انْتَمَى إِلَى المذهب الشافعي وَكَانَ أَبُو الْبَقَاء يَقُول أنه لم يزل ظاهريا قَالَ ابْن حجر كَانَ أَبُو حَيَّان يَقُول محَال أَن يرجع عَن مَذْهَب الظَّاهِر من علق بذهنه"[14]، والمصادر لم تذكر أكان ظاهريا في الفقه، أم ظاهريا في النحو، أم فيهما جميعا.

ومن شدة بغضه للفلسفة والمنطق حُمل على الفرار من غرناطة خشية أن يُكره على تعلُمهما وتكفله بعدها بتعليمهما وبعض العلوم لأخرى، وهذا أحد سببين لهجرته إلى

المشرق، فقد ذكر ابن العماد (ت 1089 هـ) ذلك على لسان السيوطي سبب فراره من الأندلس، قول :"ورأيت في كتابه النضار الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أن مما قوي عزمه على الرحلة عن غرناطة، أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان أني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم لينتفعوا من بعدي، قال أبو حيان فأشير إلى أن أكون من أولئك، وترتب لي راتب جيد وكسوة وإحسان، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك"[15].

ومذهب الظاهر هو المذهب و المنهج الذي يمكن أن يطبق على الفقه مثلما يطبق على النحو لذلك تفرد بهذه الخاصية عن بقية المذاهب الأخرى، فلا أحد يمكنه أن يأتي ويقول سأيسر النحو وفق مذهب مالك أو الشافعي أو غيرهما، أما الظاهرية فقد يسروه وشرحوه وفق منهجهم الخاص.

ثانيا: موقف أبي حيان من أصول المذهب الظاهري في النحو.

1- موقفه من السماع و القياس:

المذهب الظاهري أكثر المذاهب ردا للقياس وخاصة ابن حزم ، فقد شنع على كل من اتخذ من القياس وسيلة للاجتهاد، وسخر من أئمة المذاهب الأخرى، كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة واتهمهم بالضلال، وسخر من قياساتهم التي عدها تشريعا جديدا لم يقل به القران الكريم، ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

واستند ابن حزم إلى بعض ما ورد في القرآن الكريم لرد القياس من مثل قوله تعالى:﴿ **مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾ (الأنعام 38)، فدل ذلك على أن القرآن الكريم متكامل، ولا حاجة لنا إلى القياس، فالقياس لا يختلف عن الرأي، فكلاهما تشريع جديد لم يأت به الشرع، يقول ابن حزم (ت 456 هـ) معللا سبب بطلانهما: "لأنه لا يختلف أهل القياس والرأي أنه لا يجوز استعمالهما ما دام يوجد نص، وقد شهد

الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئا، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل إليهم، وأن الدين قد كمل، فصح أن النص قد استوفى جميع الدين، فإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بأحد إلى قياس، ولا إلـى رأيه ولا إلى رأي غيره "[16].

وإذا كان الظاهرية يرفضون القياس في مجال الفقه على أساس أن المسائل الفقهية لا تحتاج إليه لأن القرآن والسنة منوطان بحصر كل ما يحتاجه الإنسان في دينه من فقه – كما يرى ابن حزم – فإن المنهج الظاهري في النحو شدد بدوره على أهميه السماع في التأسيس للأصول اللغوية والعناية به، وقد وقفنا عند الكثير من نصوص أبي حيان سواء في الارتشاف أم في شرحه لكتاب التسهيل، و التي يبين من خلالها موقفه من السماع و القياس، وقد نقل أحد الباحثين وهو الدكتور مزيد إسماعيل نعيم في بحث حول منهج أبي حيان في الإرتشاف، ونقل من خلال ذلك موقفه من السماع و القياس، حيث رأى أن منهج أبي حيان يرتكزعلى المسموع من كلام العرب والعناية به، ويتجلى ذلك في أنه لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها[17].

وقد اعتمد الباحث على نص لأبي حيان يقول فيه "فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، ولاختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية، أنَّا نرجع فيها إلى السماع"[18]

و معنى ذلك أن أبا حيان يجنح للسماع في حالة تعارضه مع القياس، أو أن المقيس عليه هو لغة شاذة لا يجوز القياس عليها، وقد وقفنا على ذلك من خلال تتبعنا لأبي حيان وقياساته.

والقياس عند أبي حيان هو قياس للاستئناس لا غير، إذ لا يمكن إقرار قاعدة ما دون وجود شواهد مسموعة بالتواتر إذ يقول :"القياس الذي نذكره نحن في النحو

إنما هو بعد تقدير السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع، ومن تأمل كتاب سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع"[19].

إن النحو كله قياس بل هو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ و من أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو كله كما يذكر النحاة.

وأبو حيان لم يشذ عن قواعد النحاة كما فعل ابن مضاء من قبل، وإنما أراد أن تكون قواعد النحو عنده مبنية على ما شاع وتواتر من كلام العرب. وقد نص أبو عثمان المازني على هذا المعنى بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[20]، والسبب في ذلك كما يقول ابن جني" أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت " قام زيد " أجزت ظرُف بشر، وكرُم خالد"[21].

وقد كان أبو حيان يستخدم مصطلح القياس للدلالة على ما جرت عليه عادة العرب في كلامها اذ يقول في هذا المعنى:" ولا تستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلا الجر، فلو جئت بشيء من هذه الأعواض الثلاثة فيما يقسم به من غير لفظ "الله"، وحذفت حرف الجر الموضوع للقسم، لم يكن إلا النصب، تقول: آلعزيز لأفعلن، ومن كلامهم: لا ها الله، وإي ها الله، يريدون، وإي والله. ومن مد، فقال: ها الله، فجمع بين الساكنين لأن الثاني مشدد أجراه مجرى دابة، ومن حذف الألف فهو القياس؛ لأن العرب لا تجمع بين ساكنين في الوصل والأول حرف مد ولين والثاني مشدد إلا إذا كانا في كلمة واحدة"[22]، فمعنى القياس هنا هو ما جرت عليه العرب في عرف كلامها من عدم تجاور ساكنين في كلمة واحدة أو كلمتين، ولا يعني حكما جديدا ناتجا عن القياس.

غير أن ذلك لم يمنعه من الاعتراف بدور القياس في استنباط كلمات لم يقل بها

العرب لكنها تجري على قياسهم، من مثل اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد، يقول أبو حيان :" وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسة غدا بالنصب، ولا ثان اثنين غدًا بالنصب، وقد يجوز فيها دون العشرة أن تنون وتنصب، وأن تأتي بالألف واللام، لأن ذلك مما يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به، ولكنه في القياس جائز "[23].

كما أجاز في بعض المواضع القياس على اللغة الشاذة، لأنها لغة مستعملة في مجتمعها، وإن عدها بعض أنها شاذة، لأنهم حصروا الفصاحة في ست قبائل، غير أن أبا حيان لا يعتد بهذا القيد – وكأنك تأثر بابن مالك الذي توسع في هذا الباب –، إذ يقول :" كما جاز فككت كثيرًا من العُناة، وملكت كثيرًا من الغلمان، واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة "[24]

والقياس إذا خالف السماع أو لم يثبت عن العرب أنها تكلمت به – وإن كان القياس يقبله – فلا يعتد به، لأن اللغة تؤخذ سماعا،إذ يقول في هذا الشأن :" وجاز أن يتوسط مفعول عسى، كما توسط خبر «ليس» في قولنا: ليس قائمًا زيد، وهذا قول حسن في القياس غير أنه رأى رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل "[25].

لذلك نراه يرد على من خالف القياس من العرب ويوجههم للصواب الذي ترتضيه لغة العرب، إذ يقول:"ومما خالفت فيه العرب القياس قولهم للمؤنثات: ادخلن الأول فالأول، والقياس ادخلن الأولى فالأولى، وإذا قيل: دخلوا الأول فالأول بالرفع كان بدلاً من الضمير، فلو قلت: ادخلوا الأول فالأول بالرفع، فليس بدلاً، بل على إضمار فعل، دلت عليه الأول تقديره ليدخل الأول فالأول "[26].

ويمكن ان نستنتج مما سبق أن أبا حيان وإن لم يتشدد كثيرا في رد القياس بل كان

يأخذ به ويحتكم في قياسه إلى أصول العربية،والقياس عنده لا يكون إلا على المتواتر من كلام العرب،سواء أارتبط ذلك بالكلمات أم بالتراكيب، وكان إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع لأنه الأصل الذي يجب أن تؤسس منه اللغات، وهو بذلك يقربنا إلى اللغة الفصيحة التي أخذ بها الرعيل الأول من النحاة،ووقفنا على ذلك في كتبهم، وهذا ابن جني في كتاب الخصائص في باب تعارض السماع والقياس يقول : " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ولا في استباع : استبيع." [27].وهذا منهج كل النحاة الأوائل.

وقد رأينا أبا حيان في أحد المواضع يجيز القياس على اللغة الشاذة، وهذا الشذوذ بالنسبة إليه لا يقدح في فصاحتها مادامت لغة يتواصل بها قومها، وهذا ما تقول به اللسانيات الحديثة عند دي سوسير.

2- موقفه من العامل :

رد النحاة التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات في العربية إلى أثر العامل، والعامل في نظرهم هو ما يؤثر في الكلمة بحيث تتغير حركاتها بتغير موضعها من الإعراب، يقول إبراهيم مصطفى "أكبَّ النُّحاة على درس الإعراب وقواعده ألفَ عام، لا يعدلون به شيئا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه... إن أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علامته، إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة، ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله "[28].

فمعرفة الإعراب عند النحاة هي معرفة للنحو نفسه لذلك يعرف النحاة النحو

بأنه : " علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء"[29]

ويعد ابن مضاء أول من هاجم نظرية العامل و التي حسب رأيه عقدت النحو وأفسدته، إذ يقول :" ألا ترى سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيَّن الفساد[30].

و لم يسبق ابن مضاء من نحاة المِصرَين أن أنكر العامل رغم الخلافات التي وقعت بين المدرستين، وقد استند ابن مضاء إلى قول اقتطعه من كلام لابن جني ينسب العمل النحوي فيه إلى المتكلم، وليس هناك عامل ينسب إلى الألفاظ، يقول ابن جني: "وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء،...ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ "[31].

لذلك فالألفاظ لا يحدث بعضها بعضا عند ابن مضاء، ولا تكون بسب من بعض، والقول بهذا قول باطل عقلا وشرعا، ولا يقول به عاقل –كما يقول –.

أما معاني هذه الألفاظ فهي ليست عاملة أيضا لأنها حسب ما يقول :" الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع "[32]

وتأثر برأي ابن مضاء جمع من الباحثين المحدثين يتقدمهم إبراهيم مصطفي في كتابه

"إحياء النحو" وكثير ممن دعوا إلى تيسير النحو، ورأوا في إسقاط العامل وسيلة من وسائل التيسير.

أما من القدماء فلم يقل بهذا الرأي غير ابن مضاء، وأما ما ذكره ابن مضاء من نسبة العمل إلى المتكلم، فقد ورد ذلك في أثناء شرحه لقول سيبويه، وقد ذكر سيبويه في باب الإضمار ما نصه : " فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم"[33]، فسيبويه نسب العمل إلى المتكلم بقوله "تذكر" و"تعمل".

كما أن ابن جني نسب العمل إلى المتكلم أيضا في القول السابق وهو يحتذي في ذلك ما ذهب إليه سيبويه، غير أن قصده من ذلك هو أن المتكلم حين يتكلم يكون خاضعا للعرف اللغوي لمجتمعه، فلو أن كل متكلم يقوم بالرفع و النصب و الجر دون مراعاة لنظام اللغة التي ينتمي إليها لكان يرفع وينصب ويجر كيف ما شاء، وهذا لا يقـول به عاقل.

يقول محقق كتاب الرد على النحاة وهو ينتقد هذا الرأي :"وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية،حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها "[34].

و ابن جني لم يخالف ما قال به النحاة الأوائل في هذا الباب، وذلك ظاهر في مؤلفاته و في عدة مواضع، وبخاصة في كتابه الخصائص، والشواهد في هذا أكثر من أن تحصى.

أما أبو حيان فهو أيضا لم يشذ عما قال به النحاة في باب العامل، ونراه يتبع مذهب البصريين ويؤيدهم في أغلب المسائل المتعلقة بهذا الباب،كقوله مثلا " والصحيح ما ذهب إليه البصريون، واستدلوا على ذلك بالقياس السماع"[35].

والعامل عند أبي حيان يعمل ظاهرا ومقدرا، وقد صرح بذلك في عدة مواضع، من مثل قوله :" والواقع بعد (من) بدل منها فالتقدير: قام (من) وزيد بدل منه، وضربت (من) وزيدًا بدل منه، وبمن مررت وزيد بدل منه؛ فيقدر العامل قبل من في الحكاية على حد قول العرب: ضرب من منا"[36].

وعند تناوله لباب المنصوبات، استعرض كل الآراء التي تناولت عوامل النصب، وهي عنده ما ينتصب بفعل جائز إضماره، وهو ما على إضماره دليل، و ما ينتصب بفعل واجب الإضمار، وهذا الفعل لا يظهر دليل على وجوده، وهو على قسمين : قسم غير مبوب له في النحو و قد ذكر في أبواب متفرقة كمثل (امرأ نفسه)،بإضمار الفعل (دع) و(أهلك والليل) أي بادر أهلك و (شأنك وزيدًا)، أي ما شأنك وملابسة، وقسم بوب له في النحو ويتمثل في أبواب الاشتغال، و النداء و الاختصاص والتحذير و الإغراء، وهذا مبوب له في النحو كما ذكر أبو حيان [37]

وقد رفض ابن مضاء هذا النوع من العوامل رفضا قاطعا، وراح يفصل كل باب من الأبواب السابقة وفق نظرته الخاصة، ففي باب الاشتغال مثلا نجده يرفض الإضمار، وينسب الرفع والنصب في الاسم المتقدم للمتكلم، إذ يقول :" وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع. ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب "[38]

كما يقسم أبو حيان العامل إلى نوعين عامل لفظي، وأخر معنوي، فاللفظي ما تعلق بالفعل "أو المشبه، وذلك المصدر، واسم الفاعل، والمثال[39]، واسم المفعول، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة"[40].

أما المعنوي فهو ما يعمل في المبتدأ سواء أكان اسما، أم مقدر بالاسم، ويظهر ذلك جليا في تفسيره لقول ابن مالك في التسهيل، إذ يقول أبو حيان :" قوله "ما" يشمل

الاسم والمقدر به، نحو "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ "أي: صومكم. ويشمل المخبر عنه في نحو: زيد قائم، والوصف الذي ذكر نحو: ما قائم الزيدان ، فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظي حقيبة. والذي لم يدخل عليه عامل لفظي حكما هو ما جر بـ "من" الزائدة أو بالباء، نحو" هل مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" و: بحسبك درهم، فـ (خالق) و "حسبك" مبتدآن، وقد عدما عاملا لفظيا حكما لا حقيقة لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظي حقيقة، لكنه جعل دخوله كلا دخول"[41].

فالابتداء هو عامل معنوي كما يصرح، وهو مرتبط بالعامل الذي يرفع المبتدأ،والعامل نفسه هو الذي يرفع الفعل المضارع أيضا، وقد صرح بذلك في قوله:" وأشعر قول المصنف "عاملًا لفظيًا" بان له عاملًا معنويًا، وقوله من مخبر عنه احتراز من المضارع العاري من ناصب وجازم، فإنه يصدق عليه أنه عدم عاملًا لفظيًا حقيقة"[42].

وقد يقول قائل : إن أبا حيان حين يذكر هذه العوامل بسطها وهو يشرح كتاب التسهيل لابن مالك، ولم نعهد عن ابن مالك أنه ينكر العوامل أصلا، فنقول :إن أبا حيان حينما شرح كتاب التسهيل كان كثيرا ما يعقب على رأي ابن مالك في مواضع متعددة خاصة إذا ما رأى رأيا مخالفا له،وكان يستحضر في المسألة الواحدة أراء معظم النحاة سواء البصريين أم الكوفيين، ولم نر منه ذلك حينما تناول العوامل إلا ما اختلف في العامل نفسه، ومعنى ذلك أنه كان يوافقه فيما يذهب إليه من رأي في هذا الباب، وعدم الرد عليه معناه موافقته فيما يراه من رأي، كما يذكر مسائل العامل في غير هذا الكتاب.

وخلاصة القول إن أبا حيان لم ينكر دور العوامل في اللغة العربية، وكان يرى برأي النحاة القدماء، وأن للعامل دورا في تحديد نظام اللغة العربية من خلال أثره في تغيير العلامات الإعرابية سواء أكانت حركات أم حروفا أم حذفا، والعامل عنده يعمل

ظاهرا و مقدرا، ويكون لفظيا و معنويا كما أشرت إلى ذلك سابقا.

3- دعوته إلى نبذ الخلافات :

المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية متعددة، سواء ما تعلق بالنحو أم بالصرف، وقد وصل عدد المسائل المختلف فيها إلى ما يقدر مائة وواحد وعشرين مسألة ، وسبب هذا الخلاف راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها:

- تشدد البصريين في شروطهم التي وضعوها قيدا للسماع و القياس، حيث اقتصروا في ذلك على عدد معين من القبائل، و التي كانوا يعدونها فصيحة، وقد ذكر السيوطي هذه القبائل بقوله :" والذين عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[43]، بينما توسع الكوفيون أكثر حتى شمل ذلك الشاذ والقليل.

- التنافس العلمي بين المدرستين في إثبات الذات، وقد يكون للخلفاء دور في ذلك من خلال فتح مجالسهم للمناظرات النحوية، وتفضيل نحوي عن أخر.

- الثقافة وطريقة التفكير، فقد توجهت المدرسة البصرية توجها عقليا بالاعتماد على القياس، بينما توجهت الكوفة توجها أثريا يغلب عليه السماع.

وكان من نتائج هذا الخلاف أن كثرت مؤلفات النحو، وتضخمت مسائلها وعللها وتقديراتها، فمن هذه الآراء ما كان النحو في غنى عنه أصلا، لأنه لم يقدم له فائدة بقدر ما زاده تعقيدا وصعوبة، وظهرت حينها مؤلفات عدة تستعرض مسائل الخلاف بين المدرستين، فمنها من كان موضوعيا يستعرض المسائل كما وردت عند أصحابها، ومنها من مال إلى كفة أحد الفريقين.

ومن أهم هذه المؤلفات : (اختلاف النحويين) لثعلب (ت 291 هـ)، و(المسائل

على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون) لابن كيسان (ت 299هـ) و(المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) للنحاس (ت 338 هـ)، و(الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)، لابن درستويه (ت 347 هـ)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لابن الأنباري (ت 577 هـ)، و(التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) للعكبري (ت 616 هـ)، وغير ذلك.

ومن وراء كل خلاف ثمرة، وقد ذكر أبو حيان بعضا من ثمرات المسائل المختلف فيها، ومنها، تلك التراكيب التي يتعدد فيها الخبر من مثل قول الشاعر :

يـنام بإحـدى مقلـتيه، ويتقـي... بأخرى الأعادي، فهو يقظان هاجع [44]

أي: متحذر أو متخوف.

والخلاف في هذه المسألة حول وجود الضمير العائد على المبتدأ في الخبرين معا، أم في أحدهما، فرأي يقول بوجود ضمير في الخبر الثاني لأن الخبر الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر هو بتمامها، وهذا الرأي نسبه أبو حيان إلى أبي علي الفارسي، و قد اختار أبو حيان رأيا أخر وهو وجود الضمير في الخبرين معا.

وثمرة هذا الخلاف كما يقول أبو حيان :" تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإذا قلنا: لا يحتمل الأول ضميرًا تعين أن يكون الرمان مرفوعًا بالثاني، وإذا قلنا إنه يتحمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفاف لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببًا مرفوعًا"[45].

أما إذا تتبعنا أراء أبي حيان في مؤلفاته حول مسائل الخلاف النحوي، فإنه كان يستعرض هذه الخلافات في أغلب المسائل ، ولم يقتصر نقله على ما اختلفت فيه المدرستان فقط، بل كان يذكر كل الآراء الواردة في المسألة الواحدة، وكان يرجح إذا رأى فيها ترجيحا، وأحيانا كان ينقلها دون ترجيح.

لكنه كان ينبذ بعضا من هذه الخلافات، وبخاصة تلك التي لا تضيف للنحو أي

منفعة، من مثل ما ورد في اختلاف النحاة حول أصالة الإعراب بين الاسم والفعل، حيث يقول :" :" والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة"[46].

فهذا خلاف لا يجدي نفعا، ولا يفيد فائدة، بل على العكس من ذلك تماما، إذ يزيد في توسيع المادة النحوية و تعقيد النحو خاصة على المتعلمين.

كما أشار أبو حيان إلى مسألة أخرى تتعلق بالعامل الناصب للمستثنى، وقد مثل لذلك بجملة: "أتاني إلا أباك "، وانتصب (أباك) وهو لم يكن داخلا فيما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، فاختلفت الآراء حول عامل النصب، هل هي أداة الاستثناء (إلا)، أم الفعل (أتى)، وبعد استعراضه للرأيين معا، وحجج الفريقين في هذه المسألة، خلص إلى القول :" وقد بينا من ذلك كثيراً في هذا الشرح، وحين أمعن النظر في كتاب سيبويه في هذه المسألة التي لا يجدي الخلاف فيها شيئا، لأنه خلاف ليس راجعاً إلي اختلاف في المعنى"[47].

فهذا النوع من الخلاف كما يذكر أبو حيان ليس فيه فائدة لأنه لا يغير في معنى الجملة، ولا يضيف لها أو ينقص من معناها في شيء، لذلك وجب تجاوزه وعدم الخوض فيه.

كما تناول النحاة أيضا مسألة الأصالة و الفرعية بين الفعل و المصدر ، فذهبوا في نحو ذلك مذاهب، فمذهب يرى الأصالة في المصدر و الفعل فرع عنه، وهو مذهب جمهور البصريين، ومذهب يرى عكس ذلك وهو مذهب الكوفيين، ومذهب يذهب إلى أن كليهما أصلا، وهو مذهب ابن طلحة، وهذا الخلاف كما يقول أبو حيان :" لا يجدي كبير منفعة؛ إذ ليس خلافاً راجعاً إلى نطق، ولا إلى اختلاف معنى نسبي"[48]

وفي الإطار نفسه اختلف النحاة حول أصل الفعل المبني للمجهول فقد ": ذهب

الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول أصل غير مغير من صيغة الفاعل. ونسب هذا المذهب ابن الطراوة إلى سيبويه، وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل، وأنه مغير من فعل الفاعل، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة" [49] كما يقول أبو حيان.

ومن المسائل التي اختلف فيها النحاة وعدها أبو حيان مما لا جدوى في الخلاف فيها، هي اختلافهم حول الحروف اللاحقة (لمن) رفعا بالواو ونصبا بالألف و جرا بالياء، قال أبو حيان :" أن تلحق من واوًا رفعًا، وألفًا نصبًا، وياء جرًا، سواء كان الاستثبات عن مذكر، أم مؤنث مفرد، أم مثنى، أو مجموع فتقول: منو، ومنا، ومني، وأهل هذه اللغة كأنهم أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم السابق فقط، فألحقوا هذه الواو والألف والياء دالة على الحالات، ولا يكون الاسم بها معربًا، ولا يوجد اسم مبني في الوصل، معرب في الوقف"[50].

وقد اختلف النحاة فيها فذهب كل من" المبرد، وأبي علي، إلى أنها حروف زيدت أولاً، ولزمت عنها الحركات، وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم اتسعت، فتولدت عنها الحروف، وذهب بعضهم إلى أنها عوض من لام العهد، إذ النكرة إذا أعيدت كانت باللام، وذهب بعضهم إلى أن الحروف بدل من التنوين، ولا يجدي هذا الخلاف كبير فائدة "[51] كما يقول أبو حيان .

وخلاصة لذلك يمكن القول إن الخلاف النحوي هو مظهر من مظاهر اختلاف لغة العرب، وتعدد صورها اللفظية ، فالعربي يتصرف في لغته بكثير من الوسائل التي تظهر لنا مرونتها وطواعيتها، ولا شك أن هذا التصرف و الارتجالية في اللغة تختلف من قبيلة إلى أخرى، وقد ورد حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيه: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فزادني فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى على سبعة أحرف". رواه البخاري (3047) ومسلم (819)وقد

اختلف المفسرون في معنى الحرف .،ولعل أحسن الأقوال ما قيل في معناها أنها سبعة أوجه من القراءة تختلف باللفظ وقد تتفق بالمعنى وإن اختلفت بالمعنى : فاختلافها من باب التنوع والتغاير لا من باب التضاد والتعارض ، والنحاة الذين وضعوا قواعد اللغة اعتمدوا في ذلك على تنوع هذه الأوجه، مما أدى إلى اختلاف هذه القواعد واختلاف تأويلها.

وقد نقل النحاة . ومنهم أبو حيان . هذه الخلافات مبينين تعليل كل فريق لقاعدته ومذهبه في كل مسألة، غير أن هناك من الخلافات التي لا تجدي نفعا، بل زادت النحو العربي ضخامة وتعقيدا، وقد رأينا رأي ابن مضاء في هذا.

ولعل أبا حيان بدوره – رغم نقله لهذه الاختلافات – لم يرق له بعضا منها ، ورأى فيها نوعا من الحشو و الإطناب، لذلك نراه كلما وصل إلى هذه الخلافات يردد عبارة " وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"، وهو موقف يعكس لنا قناعة مميزة لأبي حيان، لأن الغاية الأساسية من النحو هي تقريب المفاهيم للمتعلمين، وتيسير النحو لهم، وليس تعقيده كما فعل النحاة المتكلمون .

4-رفضه لبعض التعاليل

اختلف مفهوم العلة بين النحاة الأوائل (الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (180 هـ)) عن مفهومها عند المتأخرين، وبخاصة أولئك الذين تأثروا بعلم الكلام و المنطق.

ولا ينكر أحد ما للخليل من فضل في استنباط العلل وتجسيمها بعد أن كانت كامنة وضمنية، وقد أورد الزجاجي (ت337 هـ) في إيضاحه تصور الخليل للعلة على أنها بناء كامل متماسك العناصر، محكم الصياغة، مؤتلف الأجزاء، فقد سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو أعن العرب أخذها أم اخترعها من عنده فقال :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة

فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة "[52].

قال الزجاجي :"وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه "[53].

فتعليل الخليل هو تعليل قائم على الفطرة، فأوضاع كلام العرب في معظمها جاءت على ما تقتضيه نفسيتهم وفطرتهم السليمة، والخليل ابن هذه البيئة، ولا شك أنه يمتلك جزءا من هذه الفطرة التي استمد منها حسه اللغوي وخبرته بكلام العرب بعيدا عن حقائق الفلسفة والمنطق، وهو تعليل مركوز في طبائع العرب يستنبط من كلام من كانوا يشافهونهم من ذوي الطباع اللغوية الصحيحة من الأعراب وذلك بالنظر والتأمل في طريق بنائهم للأحكام وإن لم يكن هو واضع تلك الأصول و العلل وفي هذا يؤكد ابن جني :" وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع، فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة"[54].

أما سيبويه فلم يخالف أستاذه الخليل في التعليل، وقد وجدناه ينقل أراءه، ويعلل بها للكثير من المسائل النحوية و ذكر ذلك في الكتاب إذ يقول :" :" وسألته عن الإضافة إلى تحيَّةٍ فقال: تحويٌّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عدي وهو الياء الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان في آخره هكذا. وتقول في الإضافة إلى قسي وثدي: ثدويٌّ وقسويٌّ؛ لأنَّها فعول فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلَّةُ صارتا على الأصل"[55]، والسؤال من سيبويه موجه إلى الخليل طبعا.

وقال في موضع آخر:" ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل، ولم تحذف من موعدٍ لأنه ليس فيه من العلة ما في يعد، ولأنها اسم. ويدلك على أن الواو تثبت قولهم: تودية، وتوسعةٌ، وتوصيةٌ"[56].

يقول عبد الرحمان الحاج صالح :"فالملاحظ أن العلة إذا غابت رجع الشيء الذي تغير في الأول إلى أصله بسبب غيابها فالعلة هي عنده ما يطرأ من الأحداث فيغير الشيء عما كان عليه ولا يوجد في كتاب سيبويه ولا عند معاصريه معنى أخر لهذه الكلمة غير هذا فالعلة هي سبب لا محالة إلا انه سبب خروج عن حالة سابقة "[57]

غير أن لا سيبويه ولا الخليل أطلقوا على هذا النحو الرابط مصطلح علة، إذ هي كما يقول الحاج صالح "توافق البناء أو المجرى لا غير ويعتبر مفهوما رياضيا...بل العلة هي دائما عند النحاة الأولين عامل اضطراب ومانع للاطراد في داخل الباب (خروج بعض إفراده عنه) فهو شيء أخر تماما "[58].

أما المصطلح فقد ظهر بداية من القرن الثالث عند المتكلمين فصارت تدل على المؤثر والسبب عامة وبقيت تدل على سبب خروج الشواذ عن الباب في اصطلاح النحو، ثم صار بداية من القرن الرابع يدل على الحد والقانون النحوي [59].

ويعد ابن جني من علماء هذا العصر، إذ يرى أن مدار العلة كله تحيل إلى الحس ويحتج بها على خفة اللسان أو ثقله، وهي أقرب بذلك إلى علل المتكلمين منها إلى الفقهاء، فوجه الحكمة في النحو ظاهر، بينما وجه الحكمة في الفقه خفي وغير باد، فالواجب عند ورود أمر ما في الدين أن نقوم بفعله دون السؤال عن علة ذلك فلا أحد منا يعلم الحكمة من وراء ذلك.

لكن الأمر يختلف عن علل النحو،وهذا يعني أن الأوجه اللغوية قابلة للتعليل، وقد أورد ابن جني طرفا من هذه العلل التي علل بها النحاة كلام العرب، إذ يقول :" قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً قيل : الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في

كلامهم ما يستخفون "[60].

أما أنواع العلل فقد ذكر الزجاجي ثلاثة أضرب:

1- العلة التعليمية : وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، من مثل قولك : إن زيدا قائم، إن قيل : بم نصبتم زيدا؟ قلنا بـ(إن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

2. -العلة القياسية :كأن يقال لمن قال :نصبت زيدا بـ (إن)، ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم، فالجواب أن يقال : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا.

3-العلة الجدلية النظرية: كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟...[61]

فالعلة الأولى هي علة تعليمية يحتاجها المتعلم في تعلمه للغة العربية، أما العلتان الأخرويتان فهما علل علمية فهذا النوع يتجاوز القياس، و لا يحتاجه المتعلم لأنه تفسير علمي للظواهر النحوية.

قال عبد الرحمان الحاج صالح:" فهذه طريقة خاصة بالمتكلمين ولا سيما المعتزلة من النحاة في القرن (4هـ) وتصورهم للنحو بجانبيه التعليمي و العلمي، فإدراكم لهذه الفوارق بين أنواع الحدود (المسماة عندهم عللا) صحيح وعميق، فما يعبرون عنه بأنه علة نظرية أو حكمية هو ما يتجاوز القياس من الدرجة الأولى، وهو مستوى التكافؤ في البنية المتمثل في مثال كمثال جمع التكسير للرباعي، ومثال التصغير، وما يتجاوز هذا القياس هو قياس من الدرجة الثانية و الثالثة فهو التكافؤ في البنية الذي يكتشفه النحوي لا في داخل الفئة الواحدة، بل بين الفئتين وأكثر من ذلك فهو في التمثيل مثال المثل، وكذلك هما النداء و الندبة وهو قياس واحد بين بابين وهذا لا يحتاج إليه المتعلم لأنه تفسير علمي محض للظاهرة اللغوية[62].

أما المذهب الظاهري فهو مذهب لطالما نادى بضرورة إسقاط هذه العلل خاصة منها العلل الثواني و الثوالث أو ما يسمى بالعلل القياسية و الجدلية، وذلك على لسان ابن مضاء القرطبي الذي يقول:" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[63].

وقد يكون اتخاذ النحاة لسبيل التعليل هو تأثرهم الواضح بالمنطق اليوناني، ما جعلهم يبتعدون نوعا ما عن تصور النحاة الأوائل للبحث العلمي النحوي وحولوه إلى تصور المتكلمين فهؤلاء – خاصة منهم نحاة القرن الرابع – كما يقول الحاج صالح " لم يكونوا نحويين ولا من تلاميذ الخليل وهم الذين بنوا كل التفسير العلمي على مفهوم العلة والتعليل، وتركوا أو جهلوا على الأصح مفهوم التكافؤ في البنى والمجاري، لأنهم لم يدركوا تماما ما التسوية في النحو بين البنى في عملية القياس، وإلحاق كل ضرب من الكلام بالنظام من الحدود اللغوية الذي تم اثباته بطريقة موضوعية"[64].

وإذا وقفنا عند رأي أبي حيان، فإنه بدوره يدعو إلى ضرورة ترك هذا النوع من التعليلات، وبخاصة ما ارتبط منه بالخصوصيات الوضعية للغة العربية، ونجده ينتقد النحاة ومنهم ابن مالك في بعض تعليلاته أو ما نقله من تعليلات النحاة، ويرد عليه في مواضع كثيرة في شرحه لكتاب التسهيل، وذلك من مثل تعليله لسبب دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي وعدم دخولها على المضارع و الأمر، يقول أبو حيان : "وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع، فقال: للاستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: افعلي، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تفعل، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان. وهذه

التعاليل هي تعاليل لخصوصيات وضعية، فلا حاجة إليها"[65].

فأبو حيان لا يرى بدا ولا فائدة نحوية في هذا النوع من التعليلات، لأن العرب تكلمت به هكذا، وجاء التواضع على مثل هذا الشكل، فكل صيغة لغوية تتميز عن الأخرى بميزات وهذا التمايز هو الذي تبنى عليه جميع الصيغ اللغوية لتستقل كل واحدة بدلالتها وهيأتها.

ومما كان أبو حيان يرى فيه شيئا من التمحل والتكلف، تفسير النحاة لبعض الأوضاع والتحولات التي تؤول إليه الكلمات، وما ورد في ذلك من تعليلات، فقد رآها نوعا من الإطناب و التوسع الذي لا يجلب للنحو أية فائدة، بل يزيد في تسويد الورق وإكثار الكلام .

وهذا النوع من البحوث منه ما يدخل ضمن مجال البحث التاريخي أو الإيتيمولوجي للكلمات، ومنه ما يدخل في باب تحول الصيغ من وضع إلى أخر أو عند تصريفها من زمن إلى آخر، وذلك مثل قول النحاة :"وأمَّا كَئنْ فإنه كائن في الأصل، حذفوا الألف منه اجتزاءً بالفتحة عنها، كما قالوا: أمَ والله لقد كان كذا، ولو تَرَ أهل مكة، أي: أمَا، ولو ترى. وقال ابن جني: «من قال كَأٍ فإنه حذف الياء من كَيْءٍ»"[66].

ورد أبو حيان على هذا التفسير بقوله:" وقد انتهى الكلام في تعليل هذه اللغات وجريانها على قوانين العربية، وذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، فالأولى ادَّعاء البساطة في هذه الكلمة؛ إذ هي الأصل، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في لَدُنْ، وفي رُبَّ، وفي حيث، وما أشبهها. ولو كانت أحكامُ نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف، لكان الاشتغال بها أَولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول"[67].

ومما رده أبو حيان أيضا من تعليلات النحاة ما تعلق بتسكين الحرف الآخر من الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمائر الرفع (التاء) و(النون) و(نا) إن كان الفعل

صحيح الأخر، أما إن كان معتل الأخر فيحذف وتنقل حركته إلى فاء الفعل.

وقد اختلف النحاة في تعليل سكون أخر الفعل، فقد ذهب أكثر النحاة إلى أنه سكن لئلا يتوالى أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد، لأن الفاعل يعتبر جزءا من الفعل، وابن مالك ضعف هذه الحجة لأن التوالي لا يقع إلا في الثلاثي الصحيح وفي الخماسي.

لذلك يذهب ابن مالك إلى أن سبب ذلك هو " تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمت، أكرمنا ثم حملت التاء والنون على "نا" للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال"[68].

وهذا النوع من التعاليل كما يقول أبو حيان هو "تسويد للورق وتحرص على العرب في وضوعات كلامها وكأن الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله"[69].

وفي المعنى ذاته يذكر النحاة علة رفع الضمير المسند إلى الفعل الماضي الخاص بالمتكلم، ونصب الضمير الدال على المخاطب وكسر الضمير الخاص بالمخاطبة، واختلف النحاة في تعليلهم لذلك، فمنهم من قال أن ذلك للفرق، ومنهم من قال إن المتكلم أولى بالضمةً لأن الكلام منه، وإخباره عن نفسه أكثر من إخباره عن غيره، فاستحق أن يكون حظه من الحركات الحركةً الأولى وهي الضمة.

أما ابن كيسان فيرى أنه إذا أخبر فليس يكون أبدًا إلا واحدًا، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحدًا واثنين وأكثر، فألزم الحركةً الثقيلةً اسمه، وفتح اسم من يخاطبه لأنه يكثر، ويعطف بعضه على بعض، فتقول: أنت تكلمت وأنت وأنت، فتعد جماعةً كلهم اشتركوا في الكلام، أما المؤنث فكُسر لأن الكسرةً من علامة التأنيث، وقيل: كسروا لأنها لم تبق حركة غير الكسرة[70].

وقد أورد أبو حيان كل هذه الآراء في مسألة تعليل ورود الضمائر بالحركات سابقة الذكر،والذي يعد من العلل الثوالث أو كما يسميها النحاة بالعلل الجدلية، غير أنه لم يكن يرى فائدة من هذه التعاليل لذلك يقول :"والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا

يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات ينبغي أن لا تعلل"[71].

وخلاصة القول إن أبا حيان لم يكن يرى أن التعليل في المسائل النحوية ضروريا بقدر ما هو تضخيم للمادة النحوية ، فالنحاة المتكلمون أسرفوا كثيرا في تعليلاتهم النحوية، فخرجوا من مجال النحو إلى مجال فلسفة النحو، لذلك فالأولى – كما يرى أبو حيان– أن يشتغل النحاة بالأحكام النحوية عوضا عن هذه التعاليل لأن ذلك أنفع للمتعلمين، ضف إلى ذلك أن تعليلات النحاة ارتبطت كثيرا بالوضعيات، والوضعيات لا تعلل، بل تؤخذ كما تكلمت بها العرب.

وقد أشار الحاج صالح إلى ما وقع فيه هؤلاء المتكلمون من انزلاق خطير عن النحو، خاصة عندما توسعوا في العلل وتسلسلوا فيها إلى ما لا نهاية إذ يقول :" فقد وقعوا في "عيب خطير في البحث العلمي تفطنوا إليه في زمان ابن جني وهو التسلسل أي تسلسل العلل إلى ما لا نهاية وهذا مذموم في العلم ولم يصطدم بها نحاة القرن الثاني كالخليل و سيبويه لان العلة لم تقم مقام التكافؤ في البنية والمجرى"[72].

الخاتمة

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

1-إن المذهب الظاهري مذهب ظهر في المشرق فتيا ونما وانتشر في الأندلس على يد الفقهاء، ثم انتقل إلى النحو على يد ابن مضاء وتبناه أمراء الأندلس مما مكنه من الانتشار بالشكل الواسع.

2. يعد أبو حيان أحد علماء الأندلس، بها نشأ وبها اكتسب مبادئ العلم، وأكيد أنه تأثر بأفكار الظاهرية وهذا بين في صريح عبارته : " محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه " ورأينا أن التراجم التي ترجمت له عدته ظاهريا، ورأينا ذلك عند الشوكاني وابن حجر وأبي البقاء العكبري، لكن رحلته إلى المشرق جعلته يتبنى المذهب الشافعي، ولعل هذا الانتقال أدى إلى تأثره الواضح بهذا المذهب وظهر جليا

في مؤلفاته سواء النحوية أم الفقهية.

3- تأثر أبي حيان ببعض أسس المذهب الظاهري يظهر في ترجيحه السماع على القياس في وضع قواعد اللغة، ورأينا كيف يرد تلك القياسات التي تتنافى مع السماع اللغوي ، ورغم أنه لا ينفي القياس مطلقا إلا أن القياس الذي ذكره في النحو هو بعد تقدير السماع، فلا تثبت الأحكام بالقياس إنما يثبتها بالسماع من العرب.

4- رأينا موقف أبي حيان أيضا مما يسمى بنظرية العامل، وكيف تعامل معها، فهو لم يشذ عما قال به النحاة القدامى الخليل و سيبويه وغيرهما من أقطاب المدارس النحوية سواء البصرية أم الكوفية كما شذ من قبله ابن مضاء القرطبي.

5 – أنكر أبو حيان تلك العلل المرتبطة أساسا بوضعيات كلامية، خاصة منها العلل الثواني و الثوالث، ورأى فيها توسيعا للمادة النحوية وتسويدا للورق مما لا يفيد المتعلمين شيئا، كما رأيناه يذم تلك الخلافات التي لا تفيد النحو في شيء بل تزيده تعقيدا وصعوبة، وتظهر نوعا من التمحل و التكلف، وهي ليست من النحو في شيء، بل هي مما يتنافس فيه النحاة فيما بينهم لإظهار القدرة العلمية والنحوية.

الحواشي والإحالات:

1- طبقات الشافعية. ابن كثير. تح أحمد عمر هاشم و محمد زينهم محمد عزب. مكتبة الثقافة الدينية. (د ط). 1993. ص143

2. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. الشوكاني. دار المعرفة. بيروت. لبنان. ج2ص290 ، ج10 ص270.

3- سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ)- دار الحديث- القاهرة--2006م 3

4- طبقات الحفاظ . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية – بيروت ط1 1403 هـ. ص257.

5. الموافقات في أصول الشريعة. الشاطبي. تح عبد الله دراز. دار الفكر العربي. ج4ص179

6. نفسه .ج4ص179

7. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. أبو الحسن الشنتمري. تح إحسان عباس. الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس. ط1. 1981. ج1ص167
8. نفسه. ج1ص168
9. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني. تح عبد الحميد دياب. شركة الطباعة العربية السعودية. ط1. 1986. ص34
10. المدارس النحوية – شوقي ضيف. دار المعارف – ص304
11. نفسه. ص 306
12. المعجب في تلخيص أخبار المغرب. عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي. تح صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت. ط1. 2006. ص203
13. نفسه. ص204
14. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة. بيروت. ج2ص290
15. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد العَكري الحنبلي تح محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير، دمشق – بيروت- ط1- 1986 م -ج8ص252
16. المحلى. أبو محمد ابن حزم الظاهري. تح لجنة إحياء التراث العربي. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ص 56
17. ينظر أبو حيّان النحوي الأندلسي وَمنهجه في كتابه ارتشاف الضربْ من لسان العَرب. د.مزيد إسماعيل نعيم، مجلة التراث العربي–مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب–دمشق العدد :13و14 – السنة الرابعة – محرم وربيع الثاني 1404 تشرين الأول "اكتوبر" و كانون الثاني "يناير. بحث منشور في موقع الألوكة ".
18. التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي. تح حسن هنداوي. دار كنوز إشبيليا ط1 (د–ت) ج10ص65
19. نفسه ج10 ص65
20. المزهر في علوم اللغة وانواعها – السيوطي – تح محمد ابو الفضل ابراهيم و محمد جاد المولى و علي محمد البجاوي – المكتبة العصرية – بيروت -2011 – ج1ص99
21. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تح محمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت. ج1ص 357
. التذييل والتكميل. أبو حيان. تح حسن هنداوي. ج11ص 346-367 22
23. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تح رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1 - 1998. ج2ص767

24. نفسه. ج2ص784
25. نفسه ج3ص1230
26. نفسه ج3ص1565
27. الخصائص – ابن جني –تح الشربيني شريدة – دار الحديث -2007– القاهرة – ج1ص170
28. إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. مؤسسة هنداوي. مصر 2014. ص 29
29. مراح الأرواح في علم الصرف. شمس الدين أحمد (دنقوز) – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط 3، – 1959 م – ص3
30. الرد على النحاة. ابن مضاء. تح محمد إبراهيم البنا. ط1. 1979. دار الاعتصام. مصر. ص69
31. الخصائص. ابن جني. تح الشربيني شريدة. ج1ص162
32. الرد على النحاة. ابن مضاء. تح محمد إبراهيم البنا. ص70
33. الكتاب . سيبويه. تح عبد السلام هارون. ط3. 1988. مكتبة الخانجي. القاهرة. ج1ص70
34. ينظر. مقدمة الرد على النحاة. ابن مضاء. تح محمد إبراهيم البنا. ص15
35. التذييل و التكميل. أبو حيان. ج4 ص254
36. ارتشاف الضرب. أبو حيان. ج2. ص88
37. ينظر الارتشاف. أبو حيان. ج4ص2155
38. الرد على النحاة. ابن مضاء. ص98
39. المثال هو ما حول من اسم الفاعل للمبالغة إلى فعول، وفعال، و مفعال، و فعيل، وفعل.
40. الارتشاف. أبو حيان – ج5ص2251
41. التذييل و التكميل . أبو حيان. ج3ص250
42. نفسه ج3ص252
43. الاقتراح في أصول النحو. جلال الدين السيوطي. تح : عبد الحكيم عطية. راجعه علاء الدين عطية – دار البيوتي. دمشق. ط2. 2006. ص47
44 – البيت قاله حميد بن ثور الهلالي من قطعة يصف فيها الذئب
45. التذييل. أبو حيان. ج4 ص90
46. ارتشاف الضرب. أبو حيان. ج2 ص834
47. التذييل و التكميل . أبو حيان. ج8ص196
48. نفسه. ج7ص134

49. نفسه- ج6ص196
50. ارتشاف الضرب. أبو حيان. ج2ص684
51. نفسه. ج2ص684
52 – الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تح مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. ط3 – 1979- ص 65-66
53. ينظر الاقتراح – السيوطي – ص 112
54. الخصائص. ابن جني. تح الشربيني شريدة. ج3ص272
55. الكتاب لسيبويه. تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط 3-1988-ج3ص346
56. نفسه .ج4ص 336
57. منطق العرب في علوم اللسان. عبد الرحمان الحاج صالح. موفم للنشر – الجزائر-2012- ص331
58 . نفسه – ص328
59. ينظر. السابق. ص 328
60. الخصائص – ابن جني – تح الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة – 2007- ج1 ص 95
61- ينظر – الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تح مازن المبارك. ص 64-65
62. منطق العرب في علوم اللسان – عبد الرحمان الحاج صالح – ص 329-330
63. الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي. تح محمد إبراهيم البنا. ص127
64. منطق العرب في علوم اللسان. عبد الرحمان الحاج صالح. ص330
65. التذييل و التكميل. ج1ص69
66. نفسه. ج10ص58
67. نفسه. ج10ص58
68. نفسه – ج2ص145
69- نفسه – ج2ص145
70. ينظر التذييل ج2ص132
71. نفسه. ج2ص133
72. نفسه – ص330

Superficial doctrine and its impact on grammatical visualization To Abi Hayyan Andalusian

By: Gamal Esam
yahia fares- Médéa University - Faculty of Arts and Languages

Abstract

This research deals with the impact of the virtual doctrine in the perceptions of Abu Hayyan grammars, a doctrine that takes the texts of the Coran and the Sunnah on the face of it, and refuse about interpretation or opinion or measurement, It basically concerns a juristic field it was adopted by jurists in the interpretation of the texts of legitimacy after it was founded by Abu Dawood bin Ali al-Asbahani in Iraq, and then this doctrine continued to shine his candle - This is due to his freeze in matters of appearance cessation - Until he was revived in Andalusia by the son of Hazm Andalusi until the title of the virtual.

And moved from the doctrine of jurisprudence to become a linguistic approach based on the foundations and rules in the analysis and transfer of linguistic material to generations, especially in the field of education. We have seen Ibn Moudaa how to revolt on the linguistic heritage, which inflated estimates, interpretations, interpretations, measurements, people and branches and opinions that are endless and Lagna, he called for its downfall, and to preserve only the linguistic material heard from the Arabs and sufficiency.

As we stood at the views of Abu Hayyan and we compared it some of the assets of the virtual, and we found that he was really affected, it originated in a virtual environment that had an impact on the formation of its intellectual and scientific personality, he was in turn calling to stay away from these complexities and interpretations that increased the grammatical material immensity, and Squirting the paper.

This means that Abba Hayyan had very different perceptions of what was common in his environment, had it migrated to the Orient and overturned some of the origins of the virtual doctrine, the Virtualism dropped the concept of the factor in interpreting the sentence and its role in the arabic language system, however, he did not see this view, but quite the opposite, we have seen it recognizes's of grammatical factor and go in that the doctrine of the ancients of the grammarians like a Sibaouih and Al Khalil, and recognizes's all that goes to who count they his best example.

Keywords : Virtual dhaherie – abou hayyan- ibn moudaa.